وصل إلى أدنى مستوياته منذ ثلاثة عشر عاماً

التضخم في الكويت تراجع إلى 1,5٪ خلال العام 2017

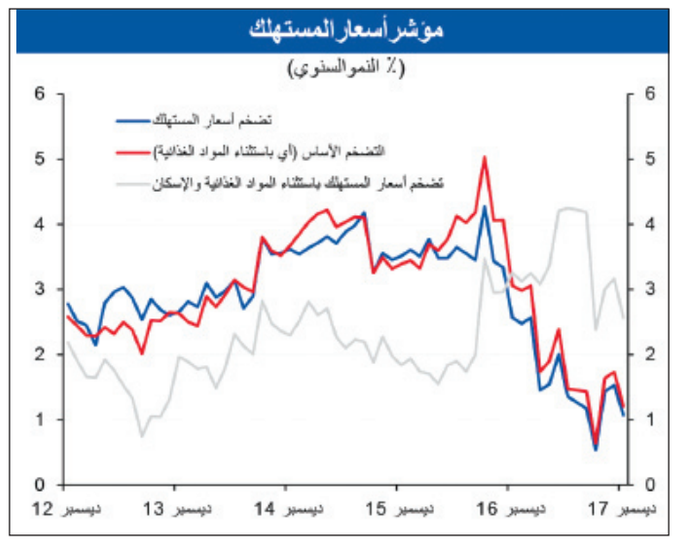

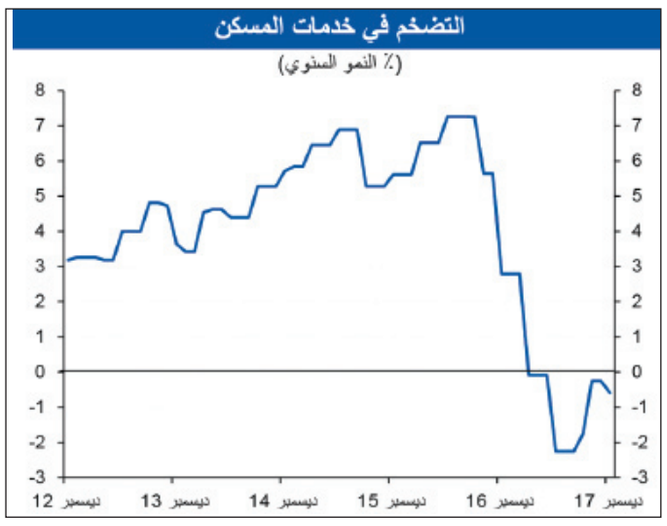

• قطاع العقار شهد تباطؤاً في العامين 2015 و2016 وسط تزايد شواغر الشقق

• الإيجارات استمرت في التراجع وأسعار المواد الغذائية ظلت بالركود لتصل إلى 1,1 ٪

قال تقرير البنك الوطني ان التضخم في مؤشر أسعار المستهلك شهد تباطؤاً ملحوظاً في العام 2017 ليصل إلى متوسط 1.5% خلال العام، مسجلاً أقل مستوياته منذ ثلاثة عشر عاماً فقد ارتفع التضخم في نهاية العام 2016 تماشياً مع ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات نتيجة رفع أسعار الوقود خلال ذلك العام، ما دفع متوسط معدل التضخم إلى 3.5%.

وأضاف التقرير: لقد تسبب انخفاض أسعار المواد الغذائية وتراجع تكاليف خدمات المسكن في تدني التضخم منذ ذلك الحين. وظلت وتيرة التضخم هادئة في نهاية العام لتتراجع إلى 1.1% على أساس سنوي في ديسمبر. وجاء تباطؤ التضخم في ديسمبر نتيجة تراجع تكاليف خدمات المسكن وركود أسعار المواد الغذائية.

وأوضح: استمرت الإيجارات السكنية بالتراجع بينما ظلت أسعار المواد الغذائية والمشروبات بالركود لتصل إلى 1.1% على أساس سنوي. كما تراجعت أيضاً الأسعار الأساسية إلى 2.8% على أساس سنوي تماشياً مع تباطؤ أسعار السلع الاستهلاكية المرتبطة بخدمات المسكن كالمفروشات المنزلية. واستمرت أسعار خدمات المسكن بتسجيل المزيد من التراجع في ديسمبر، إلا أن التراجع جاء أكثر اعتدالاً مقارنة بالعامين الماضيين. وشهد قطاع العقار تباطؤاً ملحوظاً في العامين 2015 و2016، بينما تزايدت شواغر الشقق، مما سبب في فرض ضغوط على أسعار الإيجارات، وتراجع المؤشر الثانوي في ديسمبر 2017 بواقع 0.6% على أساس سنوي.

وتابع التقرير: يعتبر ذلك تراجعاً بسيطاً مقارنة بالعام الماضي وذلك نتيجة تعافي نشاط قطاع العقار السكني الذي قد ينعكس جلياً على الإيجارات، ومن المتوقع أن يبدأ التضخم في أسعار المواد الغذائية في الصعود تماشياً مع تسارع أسعار المواد الغذائية العالمية، فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية والمشروبات المحلية في ديسمبر 2017 بواقع 0.2% على أساس سنوي، محافظة على ذات الوتيرة خلال معظم العام 2017. وقد يؤدي التسارع في أسعار المواد الغذائية العالمية إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية المحلية هذا العام.

وتراجعت أسعار قطاع التجزئة المرتبطة بخدمات المسكن، الأمر الذي يعود جزئياً إلى استمرار التراجع في الأسعار بشكل عام خلال ديسمبر. فقد تراجعت أسعار المفروشات المنزلية وخدمات الصيانة المنزلية إلى ما دون 2% في ديسمبر الماضي وذلك لأول مرة منذ نوفمبر 2016. وفي المقابل ارتفعت الأسعار الأخرى بصورة قوية في ديسمبر، نتيجة تسارع أسعار منتجات العناية الشخصية بواقع 8.6% على أساس سنوي. وقد تراجع نمو تكاليف الخدمات غير المنزلية بصورة ملحوظة. إذ تراجع التضخم في أسعار الخدمات باستثناء خدمات المسكن إلى 1.5% على أساس سنوي، لتبلغ بذلك نصف وتيرتها المسجلة في نوفمبر والبالغة 3.0% ويأتي معظم هذا التباطؤ في التضخم نتيجة تراجع أسعار كل من الخدمات الصحية والنقل والمواصلات والمواد الغذائية.

الدولار انخفض أمام الدينار إلى 299 فلساً

انخفض سعر صرف الدولار مقابل الدينار أمس ليسجل 0.299 دينار في حين ارتفع اليورو إلى مستوى 0.371 دينار مقارنة بأسعار صرف أول امس.

وقال بنك الكويت المركزي في نشرته أمسية على موقعه الإلكتروني إن سعر صرف الجنيه الإسترليني ارتفع إلى مستوى 0.416 دينار والفرنك السويسري الى 0.321 دينار وبقي الين الياباني عند مستوى 0.002 دينار دون تغيير.

وارتفعت العملة الاوروبية الموحدة اليورو في ظل التراجع في مستويات الدولار مقابل العملات الرئيسية بالإضافة إلى البيانات المنتظرة عن النمو الاقتصادي الاوروبي.

كما وجد اليورو الدعم من انخفاض الدولار لتنتقل الاستثمارات إلى الملاذ الآمن والعملات الأوروبية مثل اليورو والاسترليني مع انتظار الأسواق لصدور بيانات التضخم عن الولايات المتحدة الاميركية.

وتراجع الدولار أمام العملات الرئيسية خلال تعاملات أمس، مع ترقب بيانات التضخم، واستمرار تقلبات أسواق الأصول الخطرة.

وهبط اليورو أمام الدولار بنحو 0.2% إلى 1.2372 دولار، كما انخفض أمام الين عند أدنى مستوى في 15 شهر مُسجلاً 107.38 بنسبة 0.4%. أما أمام الجنيه الإسترليني فتراجعت العملة الاميركية عند 1.3905 بنسبة 0.08%، كما هبطت أمام الفرنك السويسري إلى 0.9332 فرنك بنحو 0.2%.

ولاتزال أسواق الأصول الخطرة تشهد تراجعاً في الأداء على الرغم م تعافي في أسواق الأسهم الاميركية، لكن نظيراتها في آسيا وأوروبا لايزالوا فاقدين القدرة على الاستقرار.

ويترقب المستثمرون الإفصاح في وقت لاحق من أمس عن بيانات معدل التضخم ومبيعات التجزئة في الولايات المتحدة. وينتظر المستثمرون بيانات التضخم بشغف تلك المرة نظراً لتأثيرها المرتقب على قرار الفيدرالي الاميركي بشأن سعر الفائدة.

«كفيك» تُعيد تصنيف استثمارات بـ 7,3 ملايين دينار

أعلنت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار «كفيك» بإعادة تصنيف استثماراتها المالية والبالغة 7.32 ملايين دينار «بخلاف محفظة القروض» والمحاسب عنها وفقا لمعيار المحاسبة الدولي السابق رقم «39» والذي حل محله معيار التقرير المالي الدولي الجديد رقم «9». وأوضحت الشركة في بيان للبورصة الكويتية، أمس، أنه تم إعادة التصنيف وفقا لمتطلبات ذلك المعيار الجديد والذي أصبح واجب التطبيق من 1 يناير 2018.

وأضافت الشركة بأنه سوف يتم تسجيل أثر إعادة ذلك التصنيف على الأرصدة الافتتاحية للأرباح المرحلة كما في 1 يناير 2018.

وقالت الشركة إنه لا يوجد تأثير على إجمالي حقوق ملكية «كفيك»، حيث انخفضت الأرباح المرحلة للشركة بمبلغ 101.02 ألف دينار مع زيادة مقابلة بنفس المبلغ في حساب احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات المالية المبوبة من خلال الدخل الشامل، موضحة بأن هذا الأثر خاضع للتدقيق من قبل مراقبي الحسابات.

انسحاب «نفائس» من البورصة

كشفت بورصة الكويت على موقعها الرسمي أمس، أن شركة نفائس القابضة سوف تنسحب رسمياً من البورصة اعتباراً من اليوم.

وكانت هيئة أسواق المال وافقت في أواخر مارس الماضي، على انسحاب «نفائس» من بورصة الكويت، موضحة بأن 7.26% فقط من أسهم الشركة قابلة للتداول في البورصة.

ووافق مجلس إدارة الشركة مطلع يوليو الحالي على تخفيض رأس المال بقيمة 22.13 مليون دينار، ليصل إلى 10 ملايين دينار؛ لعدم الحاجة إليه.

ترسية مناقصة على «سفن» بقيمة 21 مليون دينار

قالت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن عن ترسية مناقصة تابعة لوزارة الكهرباء والماء على الشركة بقيمة 20.75 مليون دينار «69.3 مليون دولار».

وقالت الشركة في بيان للبورصة الكويتية، أمس، إن المناقصة خاصة بتنفيذ أعمال الصيانة للمعدات الميكانيكية في محطات توليد القوى الكهربائية وتقطير المياه «محطة الزور».

وأوضحت الشركة في البيان، أن المناقصة لمدة 5 سنوات، لافتة إلى أن الأرباح التشغيلية الناتجة عن المناقصة سوف يتم إدراجها ضمن البيانات المالية للشركة بداية عام 2018 وحتى عام 2023.

خسائر «موبايلي» ارتفعت 159٪ في الربع الأخير

كشفت البيانات المالية لشركة اتحاد اتصالات «موبايلي»، خلال الربع الرابع من عام 2017، ارتفاع صافي الخسائر بنسبة 158.83%، مقارنة مع الربع المماثل من العام 2016، وارتفعت الخسائر 4.13% مقارنة بالربع السابق.

ووفقاً لبيان الشركة على «تداول»، أمس، فقد ارتفع صافي الخسارة بالربع الرابع من العام الماضي إلى 181.7 مليون ريال مقابل 70.2 مليون ريال للفترة نفسها من العام السابق.

وأرجعت الشركة ارتفاع صافي الخسائر خلال الربع الرابع من 2017، إلى انخفاض الإيرادات نتيجة التغيرات الاقتصادية العامة والتنظيمية المختلفة المتعلقة بقطاع الاتصالات، مثل إتاحة تطبيقات الاتصالات عبر الإنترنت، وانخفاض أسعار التحاسبية للمكالمات.

وأشارت إلى أن هبوط الأرباح يعود كذلك إلى حدة المنافسة بين المشغلين وانخفاض أسعار البيانات، إلى جانب انخفاض قاعدة العملاء مقارنة مع تناقص قاعدة العملاء بشكل عام في قطاع الاتصالات.

كما نوهت إلى أنه على الرغم من انخفاض الإيرادات بـ 82 مليون ريال سعودي للربع الرابع لعام 2017م مقارنة بالربع الرابع لعام 2016، فقد حافظت الشركة على استقرار نسبة هامش الربح قبل خصم الاستهلاك والإطفاء وتكاليف المرابحة الإسلامية والزكاة.

وعلى مستوى النتائج السنوية، كشفت بيانات الشركة ارتفاع صافي الخسائر خلال عام 2017 إلى 708.9 مليون ريال، مقابل 213.6 مليون ريال بالعام 2016.

وكانت البيانات المالية للشركة خلال الربع الثالث من عام 2017 قد أظهرت ارتفاع صافي الخسائر بنسبة 4.93%، إلى 174.5 مليون ريال، مقابل 166.3 مليون ريال للفترة نفسها من العام السابق.

ارتفعت 19,4٪ في الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي

أرباح «السينما» تتراجع 33٪ ... وتوزيع 55 فلساً للسهم

أظهرت البيانات المالية لشركة السينما الكويتية الوطنية، تراجع أرباح الربع الرابع من العام الماضي بنسبة 33.2%، على أساس سنوي.

وطبقا لإفصاح الشركة للبورصة الكويتية، أمس، بلغت أرباح الفترة 1.23 مليون دينار «4.11 ملايين دولار»، مقابل أرباح قدرها 1.84 مليون دينار «6.14 مليون دولار» بالربع الرابع من عام 2016.

كما أظهرت النتائج تحقيق الشركة أرباحاً سنوية للعام الماضي بقيمة 10.17 ملايين دينار، مقابل أرباح بقيمة 9.33 ملايين دينار في عام 2016، بنمو نسبته 9%.

وقالت الشركة في بيان للبورصة، إن نمو أرباح الفترة يعود إلى ارتفاع إيرادات نشاط أخرى بنسبة 9% تقريباً، وارتفاع صافي أرباح استثمارات مالية بنحو 217%، ونمو مصاريف أنشطة أخرى بمعدل 38%.

كانت أرباح الشركة ارتفعت 19.4% في الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي، لتصل إلى 8.94 ملايين دينار، مقابل أرباح بنحو 7.49 ملايين دينار للفترة ذاتها من عام 2016.

وأوصى مجلس إدارة الشركة في اجتماعه الذي انعقد أمس الثلاثاء، بتوزيع أرباح نقدية للعام الماضي بنسبة 55% من القيمة الاسمية للسه بواقع 55 فلساً لكل سهم.

وأوضحت الشركة أن الأرباح الموزعة تستحق للمساهمين المقيدين بسجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق المحدد 15 يوم عمل بعد تاريخ انعقاد العمومية على أن يبدأ توزيع هذه الأرباح بعد 4 أيام عمل من نهاية تاريخ الاستحقاق.

وكانت عمومية الشركة أقرت في مطلع أبريل الماضي، توزيع أرباح نقدية عن عام 2016 بنسبة 53% من القيمة الاسمية للسهم بواقع 53 فلساً لكل سهم.

توزيع 25 فلساً للسهم

تراجع أرباح «أبوظبي للتأمين» بالربع الرابع

أظهرت النتائج المالية لشركة أبوظبي الوطنية للتأمين، المدرجة بسوق أبوظبي المالي، تحقيق تراجع في صافي أرباحها خلال الربع الرابع من 2017.

ووفقاً للنتائج المالية للشركة والمنشورة على موقع سوق أبوظبي المالي أمس، بلغ صافي أرباح المجموعة 49 مليون درهم مايعادل 13.34 مليون دولار، مقابل 61.5 مليون درهم أو مايعادل 17.4 مليون دولار بالفترة المقارنة من 2016 بنسبة تراجع قدرها 20.32%.

وعلى مستوى الأرباح السنوية حققت الشركة صافي أرباح قدره 227.3 مليون درهم، مقابل 205 ملايين درهم بالفترة المقارنة من 2016 بزيادة قدرها 11%.

وكان نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الاكتتاب وإدارة الحسابات الاستراتيجية لدى شركة أبوظبي الوطنية للتأمين قد توقع أن تحقق شركته نمو أرباحها 10% بنهاية العام الحالي.

وأضاف طارق زيتون، أن الشركة حققت أداءً قوياً منذ بداية 2017 في ظل مساعيها المستمرة لتطوير أعمالها وتقديم خدمات جديدة، بحسب صحيفة البيان. وحققت الشركة في فترة التسعة أشهر الأولى من 2017 أرباحاً بلغت 178.5 مليون درهم خلال تسعة أشهر الأولى من العام الحالي، مقارنة مع عائد أساسي بلغ 0.25 درهم؛ نتيجة تحقيق أرباح صافية بلغت 143.5 مليون درهم في الفترة المقارنة من العام الماضي.

وأوصى مجلس إدارة شركة أبوظبي الوطنية للتأمين، المدرجة بسوق أبوظبي المالي، أمس بتوزيع 25% من رأس المال على المساهمين عن عام 2017. وتبلغ اجمالي التوزيعات المقررة نحو 93.75 مليون درهم بما يعادل 25 فلس للسهم الواحد. ويبلغ رأس مال الشركة نحو 375 مليون درهم موزعة على 375 مليون سهم بقيمة اسمية تبلغ 1 درهم للسهم. يشار الى ان التوزيعات المقررة للعام 2017 أعلى من التي أقرتها الشركة للعام 2016 بنسبة 66.6%.

أرباح المجموعة تراجعت 92٪ بالربع الرابع

انخفاض الإيرادات هبط بأرباح «جي إف إتش» السنوية 52٪

أعلنت مجموعة جي إف إتش المالية المدرجة بكل من بورصة البحرين والكويت وسوق دبي المالي عن تحقيق تراجعا بالأرباح السنوية خلال العام 2017 بنسبة 52%، مقارنة بأرباح العام 2016.

وبحسب بيان المجموعة الذي نشر على موقع سوق دبي أمس، بلغ صافي قيمة الربح الصافي للمساهمين بالمجموعة نحو 104.18 ملايين دولار مقارنة بأرباح مقدراها 217.12 مليون دولار في العام 2016.

وأوضحت بيانات المجموعة أن إجمالي الإيرادات انخفض إلى 204.4 ملايين دولار مقابل 570 مليون دولار خلال عام 2016 نظرا لتضمن إيرادات العام السابق على إيراد استثنائي من تسوية نزاعات قضائية بقيمة 464.6 مليون دولار.

وأعلنت المجموعة عن تحقيق ربح صافي للمساهمين بقيمة 16.94 مليون دولار اميركي خلال الربع الرابع من عام 2017، المنتهية في31 ديسمبر 2017، بما يمثل تراجع بنسبة 92.07%، مقارنة بأرباح قدرها 213.8 مليون دولار اميركي خلال الربع الرابع من عام 2016.

وأعلنت المجموعة في وقت سابق عن تحقيق ربح صافي للمساهمين بقيمة 87.23مليون دولار خلال فترة التسعة أشهر الأولى من عام 2017، بما يمثل زيادة بنسبة 2108%، مقارنة بما مقداره 3.95 ملايين دولار اميركي خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2016.

كما بلغ إجمالي المصروفات التشغيلية خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2017 ما مقداره 77.83 مليون دولار، مقارنة بما مقداره 64.58 مليون دولار خلال الفترة نفسها من العام السابق له.

«نيكي» يتراجع مع استمرار ارتفاع الين

هبطت مؤشرات الأسهم اليابانية في ختام تعاملات أمس، مع استمرار ارتفاع الين، وبعد بيانات اقتصادية.

وفي ختام تعاملات أمس هبط مؤشر «نيكي» بنحو 0.4% إلى 21154.2 نقطة، وهو أدنى مستوى منذ 12 أكتوبر الماضي. كمل تراجع مؤشر «توبكس» عند 1702.7 نقطة بنسبة 0.8%. وارتفع الين أمام الدولار بنحو 0.6% إلى 107.23 ين، وهو أعلى مستوى منذ 15 شهراً. وواصلت أسهم شركات منتجات السيارات والإلكترونيات تراجعها.

ولم تستفد الأسهم اليابانية من تعافي البورصة الاميركية التي سجلت ثالث ارتفاع على التوالي بختام جلسة أمس. وكشفت بيانات اقتصادية أمس نمو الناتج الإجمالي المحلي في اليابان بنحو 0.5% في الربع الرابع من 2017، ليسجل النمو الاقتصادي هناك أطول موجة نمو منذ الفترة 1986 وحتى 1989.